

## قانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥  
في شأن الخدمة العسكرية والوطنية

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضاف فقرة أخيرة إلى المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية بالنص الآتي :

” ويمنع العاملون المستدعون لخدمة الاحتياط من الحكومة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو الشركات والمؤسسات الأهلية مكائآت وحوافز الإنتاج بذات النسب التي يحصل عليها ملاؤهم من العاملين الذين يسهمون في زيادة الإنتاج بصفة فعلية “

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ربيع الآخر سنة ١٣٩٢ ( ٢٨ مايو سنة ١٩٧٢ )

أنور السادات

## قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢

في شأن الفصل بغير الطريق التأديبي

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بالسلطات التي يقرها القانون في حالة إعلان الطوارئ ، لا يجوز فصل العامل بإحدى وظائف الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة ووحداتها الاقتصادية بغير الطريق التأديبي إلا في الأحوال الآتية :

( ١ ) إذا أخل بواجبات الوظيفة بما من شأنه الإضرار بالحسم بالإنتاج أو بمصاحبة اقتصادية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة .

( ب ) إذا قامت بشأنه دلائل جديدة على ما يمس أمن الدولة وسلامتها

( ج ) إذا فقد أسباب الصلاحية للوظيفة التي يشغلها لغير الأسباب الصحية ، وكان من شاغلي وظائف الإدارة العليا .

( د ) إذا فقد الثقة والاعتبار ، وكان من شاغلي وظائف الإدارة العليا .

مادة ٢ - يتم الفصل في الأحوال المبينة بالمادة السابقة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص بعد سماع أقوال العامل ، وذلك دون إخلال بحقه في المماش أو المكافأة .

وفي جميع هذه الأحوال يجب أن يكون قرار الفصل مسبباً ويبلغ إلى العامل المفصول .

ولا يجوز الاتجاه إلى الفصل بغير الطريق التأديبي إذا كانت الدعوى طلب الفصل قد رفضت أمام المحكمة التأديبية .

مادة ٣ - يختص مجلس الدولة ببيان قضاء إداري ، دون غيره ، بالفصل في الطلبات التي يقدمها العاملون بإحدى وظائف الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة ووحداتها الاقتصادية ، بالاطمين في القرارات النهائية الصادرة بالفصل بغير الطريق التأديبي طبقاً لهذا القانون ، وتكون له فيها ولاية القضاء كاملة ، على أن يتم الفصل في الدعوى خلال سنة على الأكثر من تاريخ رفعها .

ويجوز المحكمة بالنسبة لقرارات الفصل الصادرة بشأن شاغلي وظائف الإدارة العليا أو الصادرة أثناء قيام حالة الطوارئ وللأسباب التي ترى أن المصلحة العامة تقتضيها ، أن تحكم بالتعويض إذا كان له مقتضى ، بدلا من الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه .

مادة ٤ - يلغى القرار بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من اعتبار القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية بإحالة الموظفين إلى المماش أو الاستبعاد أو فصلهم بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ربيع الآخر سنة ١٣٩٢ ( ٢٨ مايو سنة ١٩٧٢ )

أنور السادات